الإضرابات العمالية في مصر ١٩كانون الثاني ١٩٧٧- ٢٠تموز ٢٠١٠ دراسة تأريخيه في كتابات جريدة الاهرام .

أ.م.د.احمد رحيم فرهود العكيلي

جامعة القادسية – كلية الصيدلة

ahmedraheem@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٢/١٢

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/٣/٢٣

الخلاصة :

تكمُن مشكلُة البَحث في حاجَة المؤسَسة التعليمية إلى نوّع من الدَراسات الُتي تأخُذ في الاعْتبار أهمُية العُمال ومن يندرج تحْت طبْقتهم من حرفيِّين وصّناع ومهنيين عنصراً اسّاسياً في أي مجْتمع سّوي وتولي الدول المتُقدمة العُمال وطبُقاتهم أهّمية كُبرى فعلى اكتافهم وبسواعدهم تبنى الدول وتتقدم ، ولكون مصر دولة ذات حضارة عريقة منذ القدم فقد برز الدور الواضح للعمال في بناء حضارتهم وأثارهم الخالدة إلى الوقت الحاضر ، واستمر عمال مصر في البناء والتطوير من عصر لآخر ، وتجدر الإشارة إلى أن العامل قديماً كان يعرف بالحرفي أو الصانع ، وبإلغاء نظام طوائف الحرف تغير لفظ الحرفي للعامل الذي يعمل بالمصنع ويستخدم الآلات المتطورة ، وأصبح له تنظيم نقابي ؛ ليدافع عن حقوقه ، وقد ارتبط مجتمع الدراسة بجريدة الاهرام التي واكبت منذ البداية الاضرابات العمالية وتابعت عن كثب متابعة دقيقة لكل التطورات التي تخص اضرابات العمال ، إذ تمثل واحدة من الصحف المهمة التي حرصت على نقل احوال العمال واضراباتهم ومعاناتهم ، فضلاً عن ما عرضته جريدة الأهرام من مساهمات الحكومة في انصاف هذه الشريحة المهمة وخاصة منذ تولي الرئيس أنور السادات السلطة عام ١٩٨٠، إذ سعى إلى الوقوف إلى جانب العمال ، بالإضافة إلى دور الجريدة في نقل مساهمات الحكومة في انهاء الاضرابات وبالطرق السلمية ، وطالبت الصحيفة العمال في العودة إلى العمل وزيادة الانتاج ودعت إلى معالجة المشاكل التي تواجه هذه الشريحة المهمة وحلها .

الكلمات المفتاحية : الاضرابات العمالية – مصر – الاهرام .

Labor strikes in Egypt 19 January 1977 - 20 July 2010: A historical study in the writings of Al-Ahram newspaper.

Prof.Asst.Dr.Ahmed Rahim Farhoud

University of Al-Qadisiyah - College of Pharmacy

ahmedraheem@qu.edu.iq

Date received: 12/2/2025
Acceptance date: 23/3/2025

Abstract

The research problem lies in the educational institution's need for a type of study that takes into account the importance of workers and those who fall under their class, including craftsmen, industrialists, and professionals, an essential element in any normal society, and developed countries give importance to workers and their classes, It is on their shoulders and with their arms that countries are built and progress, and because Egypt is a country with an ancient civilization, the clear role of workers in building their civilization and their immortal monuments to the present time has emerged , Egypt's workers continued to build and develop from one era to another. It should be noted that the worker in the past was known as the craftsman or the manufacturer, With the abolition of the craftsman class system, the word "craftsman" changed for the worker who works in the factory and uses advanced machines, and he now has a union organization, To defend their rights, the study community was linked to Al-Ahram newspaper, which from the beginning accompanied the workers' strikes and closely followed all developments related to the workers' strikes, It represents one of the important newspapers that was keen to report the conditions of the workers, their strikes, and their suffering, in addition to what Al-Ahram newspaper presented regarding the government's contributions to justice for this important segment, especially since President Anwar Sadat took power in 1980, as he sought to stand by the workers, in addition to the role of The newspaper conveyed the government's contributions to ending the strikes through peaceful

Means, The newspaper called on workers to return to work and increase, The problems facing this important segment and their solutions .

Keywords: Labor strikes - Egypt - Al-Ahram.

المقدمة :

أن إضراب العمل حق من الحقوق السياسية التي كفلتها اغلب دساتير العالم ، وفي مصر فقد كفلت دساتير مصر المتعاقبة هذا الحق ، لذلك مارسه العمال المصريون بصورة دائمة ، الا أن السلطة التنفيذية ، تنكرت له في بعض الأحيان ، والمبرر وجود سيادة لأوضاع الاقتصادية ، متمثلة في سيادة القطاع العام إلا أنه مؤخراً ظهرت مشروعات صناعية جديدة كالشركات المشتركة الأجنبية ، فتغير تكوين الاقتصاد المصري وسقط ما نسميه الدفاع عن حرمان العمال من حق الإضراب والاتجاه العالمي يوضح ذلك .

أهمية الدراسة :

وقع اختيار الباحث على موضوع الإضرابات العمالية في مصر ١٩كانون الثاني ١٩٧٧- ٢٠تموز ٢٠١٠ دراسة تأريخيه في كتابات جريدة الاهرام وللأسباب الآتية :

١-أن العمال يشكلون نسبة لا يستهان بها في نسيج المجتمع المصري تصل احياناً إلى ٦٠٪ ، أثرت في أحداث مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية إيجاباً تبعاً لظروف كل مرحلة من مراحل كفاح مصر .

٢-أن العمال يشكلون مع الفلاحين عماد ثروة مصر الاقتصادية ، والرمح الذي من خلاله يمكن أن تبني مصر سعادتها ، خاصة أن حاجة أية دولة لامتلاك قرارها السياسي ينبع من مدى قوتها الاقتصادية .

٣-لايمكن فصل العمال وقضاياهم عن احوال مصر السياسية ، او عن الاوضاع العالمية ، فهم المؤثر الرئيس والمباشر على الاقتصاد المصري والعالمي .

أما عن اختيار جريدة "الاهرام" في طرح قضية الإضرابات العمالية ، وذلك لأنها من اهم صحف مصر، فضلاً عن انها تحتل جانباً مهماً في الدراسات التاريخية والصحفية على حد سواء ، وتعد خير معبر عن الاحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاصرها .

اهداف الدراسة :

١- إلقاء الضوء على العمال بمصر لمعرفة مدى تطورهم .

٢- كثرة الأحداث السياسية في تلك المدة ؛ إذ جاءت تلك الدراسة لتوضح مدى تأثير تلك الأحداث على العمال ، والعكس ايضاً .

٣- التعرف على موقف جريدة (الاهرام) من الاضرابات العمالية ، هل اختلف موقف الصحيفة من اضراب إلى اخر ؟ هل اختلف موقف الصحيفة في عهد السادات عن عهد مبارك ؟ وكيف عالجت الحكومة الاضرابات ؟

اقتضت طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج التاريخي القائم على تتبع الاحداث والوقائع المختلفة ، الهدف من ذلك تقديم عرض تأريخي متسلسل في وقائعه وأحداثه حول تطور حركة الاضرابات العمالية ومعرفة مدى الحرية المتاحة للصحافة لإبداء آرائهم المؤيدة أو المعارضة للحكومة في مختلف قضايا العمال

حدد موضوع البحث في المدة ١٩ كانون الثاني ١٩٧٧– ٢٠ تموز ٢٠١٠ ، وذلك لتبني مصر لسياسة جديدة ألا وهي سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فتلك المدة حافلة بالكثير من التغيرات الجوهرية داخلياً وإقليماً ودولياً وتبني الحكومة مصلحة الانطلاق الإنتاجي ، وتحريك الاقتصاد المصري ؛ فكل تلك الاحداث كان لها أثر كبير على النظام الاقتصادي والسياسي في مصر .

اعتمد الباحث على إعداد السابقة لجريدة (الاهرام) الموجودة والمحفوظة على الميكروفلم بأرشيف المجلس الأعلى للصحافة ، بالإضافة إلى بعض المصادر الاخرى المكملة للموضوع .

قسمتٌ الدراسة على مقدمة وعدة محاور وخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث فجاء المحور الأول بعنوان : انتفاضة (كانون الثاني ١٩٧٧) ، ودرس المحور الثاني : إضراب عمال المحلة وإسكوا وعمال السكة الحديد ١٩٨٦ ، بينما بحث المحور الثالث : إضراب عمال الحديد والصلب ١٩٨٩، وكرس المحور الرابع عن : إضراب عمال المحلة (٢٠٠٦/١٢/٧حتى ٢٠٠٧/١٢/٩) ، كما تناول المحور الخامس : إضراب عمال النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (٢٠٠٦/١٢/٢٠) . ، وتطرق المحور السادس إلى : إضرابات عمال الشركة الهندسية لصناعة السيارات في حلوان وشركة طنطا للكتان والزيتون ٢٠ تموز ٢٠١٠ .

المحور الاول : انتفاضة كانون الثاني ١٩٧٧ .

كانت" الاهرام " [١]، حاضرة منذ البداية من خلال مقالاتها فقد تناولت (مظاهُرات في القاهُرة والاسكُندرية تحاول تخريب المرافق)، نقلُت في هذا المقالَ خروج عمِال المصانع الحربية بحلوان بمظاُهرات واسعة ، بالإُضافة إلى أضرب عمال النقل البري ، وكذلك إضراب واسع في (كفر الدوار) واندلعت صدامات عنيفة بين قوات الأمن والاهالي ، ولم تتحسن احوال المعيشة حتى مطلع كانون الثاني ١٩٧٧ فلم ينتهي الغضب المتراكم في نفوس العمال فأتت شرارة الانتفاضة في مساء ١٩ كانون الثاني ١٩٧٧ عندما أعلن (عبد المنعم القيسوني)[٢]، نائب رئيس الوزراء ورئيس المجموعة الاقتصُادية عن قيام الحكُومة باتخاذ مجُموعة قرارات اقتصُادية حاسُمة وضرُورية بهدُف خفض عجز المدفوعٌات[٣]، فكانٌت هنالٌك بعٌض المواد مدعومة مثل البنُزين والنقل العام ، ولكن في عام ١٩٧٧ أجبرت الحكٌومة على قطع الإعنانات إثر توقِيع اتفُاق اقتصٌادي لتحٌقيق الاسُتقرار مع صنِدوق النِقد الدولِي ، فحدٌثت أعمِال شغِب في كانِون الثانِي ١٩٧٧ لوضع نهاية لتلك الخطة وهرعت (منظمة التعاون الاقتُصادي)[٤]، والتنٌمية لمسِاعدة مصِر بمبِلغ من المِال لم يعيد فقط إعداد الإعاٌنات لمسِتوى سابقُتها ، مما ترتب عليه تحمل الفقراء أعباء مالية كبيرة ، نتيجة الزيادة في جميع السلع الضرورية فارتفعت أسعار الخبز ، السجائر ، البنزين ، الدقيق بنسب تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ % من الاسعار السابقة [٥] .

استمرت "الاهِرام" بنقٌل الاحِداث من خلال ما كتب من مقالاتها (ليس بالتخريب يمكن أن نبني هذه النار تأكل من؟) اشاره إلى الانتفاُضة الهائلة التي انفجرت في كانُون الثانِي ١٩٧٧ على مدار يومين بجميع المدن

الرئيسة في مصر فسببت ذعراً للسُلطة فتم التراجع عن جميع القرارات واتخذت تدابير قمعية وفرض حظر التجوال واعتقال مئات الكوادر السياسية وآلاف المتظاهرين [٦] ، فكان السادات غارق في أحلامه معتقداً أنه فعل مالم يفعله أي رئيس للشعب إلا أن الاخير كان يدرك أنه في القاع وأن السادات وذويه والطبقات العليا أخذوا كل خيرات مصر تاركين للشعب الجوع والحرمان ، وفي أثناء تلك الانتفاضة كان السادات في زيارة إلى أسوان وقطعها عائداً إلى القاهرة ، وكانت الانتفاضة قد بدأت بعد ارتفاع الاسعار ، إذ هدد سائقو سيارت التكسي بالإضراب إن لم يرتفع سعر البندرة تبعاً لرفع سعر البنزين ، فاستجابت الحكومة ورفعت أسعار المواصلات بالتاكسيات وسيارات الأقاليم ، وفي ١٨ كانون الثاني قام عمال حلوان بمسيرة ضد رفع الأسعار ، كما تحرك طلاب جامعتي القاهرة وعين شمس ثم عمال الترسانة البحرية بالإسكندرية وعمت التحركات مختلف المحافظات وقامت التجمعات بمهاجمة مواقع السلطة كأقسام الشرطة ، واستمرت المظاهرات حتى اليوم التالي ١٩ كانون الثاني وكثرت أعمال التخريب وكانت المظاهرات من الاسكندرية لأسوان وحرقت الملاهي الليلة وبعض المحال التي تبيع أدوات الترف والبذخ فتدخل الجيش بعد عجز الشرطة فهدأت الانتفاضة بعد خسارة الكثير من الاموال والارواح ، وصلت إلى ١٣٢ قتيل ٣٩ جندياً ، والباقي من المدنيين وحرق ٣٥ سيارة ملاكي و٦ عربات باص ، بالإضافة إلى حرق لافتات الاعلانات وإشارات المرور وتم القبض على ٤٨ من المتظاهرين [٧] .

وتعد تلك السنة هي بداية التحول من الرأسمالية للسوق المفتوح ، فما حدث بتلك الانتفاضة أحدث تغييرات غيرت البرجوازية للابد ، فتدهور المعيشة صاحبه صعود في الاحتجاجات العمالية الكبيرة [٨] .

وتجدر الاشارة إلى أن ، جريدة "الاهرام" من خلال عددها الصادر في ٢٢كانون الثاني ١٩٧٧أولت وبشكل واضح عنايتها بتطور مجريات الاحداث من خلال ما نقلته عن موقف رئيس اتحاد العمال (سعد محمد أحمد) [٩]، من خلال حديثه حينما كان العمال يضربون في كل مكان أمام الرئيس أنور السادات مهاجماً حق الإضراب رغم أنه الممثل الرئيسي في الدفاع عن مصالح العمال ، فاعتراض الرأسماليين عن ذلك الحق ، وهو دفاعاً عن مصالحهم الطبقية بينما لا يوجد عذر للتنظيم النقابي في عدم الدفاع عن اضراب العمال[١٠] .

من خلال ما نشرته "الاهرام " يتضح موقفها من انتفاضة كانون الثاني ١٩٧٧ كان إلى جانب سلطة السادات فقد أدانت وبشد ومن خلال مقالاتها جميع الاعمال التي قام بها المتظاهرون من عمال وطلاب للمطالبة بحقوقهم المشروعة وهذا يدل على انسياق "الاهرام" مع قرارات السلطة الحاكمة ولم تقف إلى جانب العمال .

المحور الثاني : إضِراب عمِال المحِلة وشُركة إسِكوا وعمِال السِكة الحِديد ١٩٨٦ .

فقد كانت بداية مشكلة الاضراب الاساسية بعد اصدار المحكمة قراراً حول تخفيض اجور العمال الذين يعملون بمعدل ٢٦ يوماً في الشهر ، ومن خلال متابعة جرُيدة " الاهِرام" لجميع الاحداث التي تحيط بالعمال فقد سلطت الضوء على قول (كمال حسن علي)[١١] ، وزير الداخلية (اضراب العمال يعني قطع لقمة من رغيف الخبز الذي يقدم للمواطن)، وذلك من خلال الاسُئلة التي طرحُت عليه في مجلس الشعب بخصُوص اعتصُام بعِض العُمال بشرُكتي المِحلة وإسِكوا [١٢] .

وفي الشِأن ذاته أوضُح (محمد عبد الوهاب)[١٣]، وزِير الصنّاعة "للأهِرام"(أن الحُكومة حريُصة على اعطاء العمِال كِافة حقوّقهم) وبخُصوص تنفِيذ حِكم شرُكة إسِكوا من عدمه غير مطروحة فالحكم الصادر ينفذ للدراِسة ويعِطى العِمال أجر ٣٠ يوم ؛ ولهذا الغرض تشكّلت لجِنة تحِدد من ينطبق عليه الحِكم ولم تنِته من عملها حتى ذلك الوقت ولا يجوز تطبيقه على الكل ، بالإضُافة إلى ذلِك أوضِح وزير الداخلية ، لجُريدة "الاهِرام" أن (الاضّراب اسّلوب مرفوِض لصِالح الانُتاج)[١٤]، ربما للعُمال مبررِاتهم ولكِن يجب عليهم الانتظار لحين دراسة الحالة ، لذلك أجبر العاُملين من سِلك طريِق الاعتّصام الذي يخالِف القانُون فلائحة القطّاع العِام للأجُور قضِت باستّحقاق الأِجر طالما يقابله أنتّاج ولا يوجد حد أقصى للأجور وأية إدّارة شُركة تحاِول تطبُيقه لتزيد الأُجور فقد تكون قد عالّجت المشُكلة ؛ ولم تكتُفِ "الاهِرام" بذلك فقد نقلّت في أحد مقالّاتها عن (تصفية اعتصِام قلة من العاُملين بشُركة إسِكوا)[١٥]، أن الأسبُوع الذي ذكره الوزِير لأنهاء المُشكلة فيه انتِهى ولم تحِل الازِمة منتُقده الوزِير فيما قال من أن النقُابة لم تمِثل العمّال ، إذا فلا داع للنقّابات المصّانع ، فالحِكم الصُادر بهذا المؤُضوع صِادر بِناء على القاّنون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ [١٦] ، ويتضّمن صرِف أيِام الراُحة الأسبُوعية للعُمال ، كما رفضُت الجرُيدة اتِهام العُمال بالمنُحرفين واشِارة في مقِال لها بدعِم ومسانُدة الرئُيس محمد حسني مبارِك لهِم (العُمال هم سِند القطُاع العِام ونحِن نُسعى لتطُويره تكنولُوجياً) ، ولو كان اتهاُمهم بإثارة زملاِئهم فأن الذي حدُث بالمّحلة تولام عليه الإدُارة ، فوزير الداخلية ذكر أنه قام بما طلب منه من الادارة فقط لفض الاعتُصام وطالُبت "الاهِرام" هنا من الادارة اللجوء للقيادة العُمالية كوزِير القوى العاملة ورئيس اتحاد العُمال ورئيِس نقابِة النسُيج أو القيادُات الشعُبية لآنها الموّضوع بغير القِوة ، ويجب على الحكُومة إنهِاء مشُكلة العُمال والعّمل على رفع الأُجور[١٧] .

وفي سيُاق اهتمّام "الاهِرام" بأحدِاث المِحلة ومثيلُاتها في المسُتقبل وكيِفية علِاج تلك الظُاهرة فقد كان هناك توقف تام للشركة لتعرض غالبية العمُال لهجُمات فتدخل الأمن وللِجنة النقابُية لحل المُشكلة ، فاستجِاب العمُال لكن القلة أبت استمّرار الانتّاج وما استطاّعت اللجّنة النقُابية ردعهم فتدُخلت قوات الامن لأنهاء الازمة وعبرت "الاهِرام" عن عدم رضاها عن تدخل الأمن في حرم الشُركة ، لأنه أمر مؤلم ، فالعلاقة بين الإدارُة

والعُمال هي من تعقِد هذه المواقِف فالحل ليس بالقوة وهذا ما اتبعه (علي لطفي) [١٨] ، رئيس الوزراء وقت إضُراب عمّال نسِيج القطِاع الخاُص بالمُحلة ، فقد طالب العُمال باحتُساب أيام الراحة مدفوعة الأجر فرفض ذلك دون تشكّيل لجِان لبِحث الأمُور من الناحِية القانُونية فالمطلب قانوني فتقدموا بشكوى للقضاء منذ عام ١٩٨٤ واستأنف الحكم ، وكان لصالحهم ؛ وقد تابع مندّوب "الاهِرام" بسِؤال إلى وزيِر الصِناعة عن أسُباب عدم تنفّيذ هذا الحُكم فأجِابه لوجِود نقِص به وأقرته محُكمة النِقد ، ولم ينفذ أيضاً ، فاعتُصم العُمال في شُهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٦ ، وهذا الحِكم انُصب على عمُال المحُلة لتشُابه ظروّفهم مع عمِال إسِكوا ، إضُافة لطلُبات أخُرى كتحُويل وجبة الطُعام لنقد فتراكمها لا يحلها فلابد من التفاهم ليشعر العمال أنهم أخذوا حقوُقهم ولتُفادي الاعتُصام أجاب كمال حسن علي وزِير الداخلُية "للأهِرام" أنه صدر حكم لصالح العمال من محكمة النقد بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٨٥ باحتساب الأجر في أيام الراحة فطلُب العمُال وعددهم ١٧٥٠٠ عامل بتنفيذ ذلك ورفضته وزِارة الصُناعة فاعتصم ٧٠٠ عامِل بمُصنع التجُهيز وتوالِى الاعتُصام ببأُقي مصُانع الشرُكة في ٢٨ كانُون الثانِي ١٩٨٦ في اليوم التالي بلغ عددهم ١٦٢٠ عامُل فتوقِف العُمل تمامِاً وقام عمِال مصُنع الصُوف في اليُوم التالِي بفصِل التيِار الكهرُبائي ورِددوا عبِارات عدائّية ضد الادِارة وزاد عددِهم إلى ١٨٦٠ عامِلاً وفي ٣١ كانون الثانِي ١٩٨٦ استُمر التوُقف وزاد عددّهم إلى ٣٠٠٠ عامُل وحاُول نائِب رئيِس مجِلس الوزِراء(يوسف والي) [١٩]، تهدُئتهم وصِدر قرِار لدرِاسة الحُكم ، ونِص على ، انتهِاء اللجنة من عملها صباح الأحد ٩ شباط فهداء العمال وانتظروا نتيجة الدراسة [٢٠] .

وعقب(احمد رشدي) [٢١] وزير الداخلية أنه تزامنه أثناء اعتصّام شِركة إسكِوا تجُمع في ٧ شباط نحو ٤٥٠ عامِلاً في الورُدية الأولى بشرُكة مُصر للغزّل بالمِحلة مطاّلبين بدفع أجر عن الراحة الأسبوعية أسوة بعُمال إسِكوا وزيادة الأجر الإضافي مقابل التشغيل أيام الراحة والعطلات الرسمية إلى ١٥٠٪ نهاراً ٢٠٠٪ ليلاً وانصرف العمال في تمام ٨ مساءً وبدخول الوردية الثانية تجمع ١٥٠٠ عامل منهم ١٠٠٠ من مصنع الصوف وامتنعوا عن العمل مهددين بالقيام بإعمال تخريب دون تدخل الأمن ، وبدخول عمال الوردية الليلة تجمع ٢٥٠ عاملاً بمصنع الصوف و٢٠٠ عامل بمختلف نواحي الشركة وتوقفوا عن العمل وطلبت الإدارة فض اعتصامهم خاصة بعد تهديد متزعمي المعتصمين للعمال غير المنتفضين بتعرض لهم بالأسلحة البيضاء إن حاولوا العمل فتم طلب أمن الدولة وحدد المخربون وهم ٢٣ عاملاً ، وطالبوا العمال بسرعة فض الاعتصام والحفاظ على مال الدولة وهذا مثبت بالمحضر رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٨٦ إداري قسم ثاني المحلة فضبط ١٧ منهم في هذا الوقت وأذنت النيابة فجر ٩ شباط بفض الاعتصام وضبط المحرضين ، وكان ذلك التدخل الأمني في تمام ٢ صباحاً فوجد ٢٤٠ عاملاً ، وفض الاعتصام دون احتكاك واستسلم العمال دون مقاومة وأقروا أنهم كانوا تحت تأثير زملائهم فقبض على ٨٧ عاملاً تبين أنهم محرضون وحبس المضبوط عليهم وهم ١٠٤ عاملاً إضافة لضبط

١٠ ثم ٧ آخرين ولمعالجة ذلك وجدت اعتبارات منها أن اللجوء للاعتصام للضغط على الأجهزة للاستجابة للمطالب وحتى لو كانت الاعتصامات محقة فهي أمر مرفوض والاعتماد عليه معناه تشجيع على توقف العمل ودمار الاقتصاد ، فالإضراب جريمة يعاقب عليها القانون [٢٢] .

ويبدو واضحاً أن جريدة "الإهرام" ، ولاسيما أبان تلك المدة وجهت عتاباً لعمال المحلة فكان يجب عليهم اللجوء إلى الاتحاد العام للعمال للوقوف بجانبهم بدلاً من الانتماء للعناصر المخربة فالاعتصام والإضراب مرفوض في الدول الاشتراكية أو الرأسمالية طالما توجد نقابات عمالية تمثلهم ويمكن لها أو تتواصل معهم في قضايا الحق .

بداء عمال شركة إسكوا بالاعتصام مساء الثلاثاء ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٦ احتجاجاً على تأخير تنفيذ الحكم الصادر للعاملين ١٨٢ ساعة بالشهر فقد نقلت جريدة "الاهرام" في ٢٩كانون الثاني ١٩٨٦ قول عن وزير الداخلية (تصفية اعتصام قلة من العاملين بشركة إسكوا) ، وقد اشارة بعدم المساس بأحد من العاملين لا من قريب ولا بعيد مضيفاً أن عمال شركة إسكوا كانوا واعين على شركتهم ومؤكداً الاتفاق مع ما جاءت به اللجنة في أن المستحقين هم ٧٠٠٠ عامل باليومية وعدد من العاملين بالإنتاج وهو موجود بمحضر موقع عليه أعضاء اللجنة ، واكدت الشركة أن الثقة المتبادلة بين عمال شبرا الخيمة عامة واسكوا خاصة وأعضاء المجلس بالمنطقة ساعد بسرعة تنفيذ الحكم ، فضلاً عن ذلك ، تابعت " الإهرام" في مقال لها صادر يوم ٢٩كانون الثاني١٩٨٦ ما نقل عن احد اعضاء مجلس النواب (محمد إبراهيم) أنه لا مزايدة على الحكم الخاص بإسكوا فهو غير موجود على مستوى شركات الصناعة ، ولا يجوز القياس على مشكلة إسكوا لاختلافها التام عن أي قطاع ، وأضاف وزير الصناعة تعقيباً على كلام النائب إذ التبس عليه الأمر فمن لديه حق يلجأ للقضاء فالحكومة والحزب الوطني لا خصومة بينهما وبين العمال ، فلا مزيدة موجودة عند الحكومة ولا وزير الصناعة في أدائه مع العمال فنحن في انتظار قرار اللجنة من خلال الدراسة التي اجرتها مع مجموعة العمل أنه لو كان هناك حق لهؤلاء ، فسيعطي لهم [٢٣] .

على صعيد أخر تابعت "الاهرام" في عددها الصادر في ٨ أب ١٩٨٦ فيما يخص الاضراب الذي قاموا به سائقي القطارات الذين يقطعون ما يقارب من ٤٤ مليون كيلو متر سنوياً كانت لهم مطالب تتعلق بالحوافز وبدل المبيت ومكافأة الوصول واجر الاجازات التي يعملون فيها وتأمينهم ضد الحوادث فقد تقدموا ، بتلك المطالب عن طريق رابطتهم منذو شهور ، ولما طال انتظارهم دون أن يهتم مسؤول واحد لمناقشتها في مدى منطقية وعدالة مطالبهم اضطروا إلى تنفيذ تهديدهم بالأضراب عن قيادة القطارات [٢٤] .

وفي السياق ذاته أشارة "الإهرام" في مقال لها بعنون (النيابة بدأت تحقيقاتها مع متزعمي الأضراب) سلطت فيه الضوء على موقف النقابة العامة للعاملين بهيئة السكك الحديدية وعددهم يتجاوز ٩٠ ألف سائق ، فقد

اعتبرت ذلك الذي جرى تصرفاً غير مسؤول من رابطة سائقي القطارات تجاوزوا فيه المسلك الشرعي ولم يقدروا خسائر اضرابهم التي بلغت ٣٦٠ مليون جنيه سنوياً ، فضلاً عن افتقاد المواطنين للثقة في مدى حرص عمال السكة الحديد على مصالحهم[٢٥] ؛ ومن ثم نقلت "الاهرام" رفض النقابة في بيان لها الاساليب التي اتبعها عمال السُكك الحديد للمُطالبة بحقوقهم والتي لا يقرها الدستور، ولا يطبقها المجتمع المصري[٢٦] .

عادُت " الاهِرام" مرة اخرى من خلال مقال لها بعنوان (استجبنا إلى ٧٥٪ من مطالب سائقي القطارات وقت تقديمها من ٦ اشهر) نقلت من خلاله استجابت الدولة متمثلة في (سليمان متولي) [٢٧] ، وزير النقل والمواصلات لمعظم مطالب سائقي القطارات ، أن لم تكن جميعها ، فقد وافق الوزير على زيادة بدل المبيت ثلاث مرات وزيادة حافز الكيلومتر وعلى صرف اجر عن الاجازات الاعياد التي يعمل فيها السائقون بدلاً من احتسابها من ايام الراحة وعلى صرف إعانة تعادل نصف المرتب للسائق الذي يحجز على ذمة التحقيق في حادث ، كما وافق على استمرار صرف امتيازات السائقين خلال مدة تدريبهم واحتفاظهم بها عندما تتم ترقيتهم إلى مفتشين ، فضلاً عن أنه طلب ايضاً دراسة انسب للأنظمة للتأمين على السائقين ضد الحوادث [٢٨] .

رحبت "الاهرام" بالموافقات التي اصدرها وزير النقل والمواصلات والتي جاءت تعبيراً عن استجابة الحكومة السريعة لمطالب فئة من العاملين انتهجوا اسلوباً في المطالبة ،أقرته المحكمة من حق العمال اللجوء للأضراب دفاعاً عن مصالحهم [٢٩] .

من خلال ما تقدم يتضح موقِف "الاهِرام" الداعم للعمال في المطالبة بحقوقهم المشروعة واساسها الوحِيد عدُالة المطالب ومعقوليتها وفي هذه الحالة يصبح السؤال الحتمي؛ لماذا أذن لم تبادر رئاسات العمال المسؤولة إلى الاستماع للمطالب ومناقشتها وتحقيقها حين نادت بها روابط العمال منذ أشهر .

لماذا تصم الأذُان طوِّيلاً عن مطالب معقولة لفئة تعاني من الحيف ، إلى أن يقع المحظور وبعدها تأتي الموافقة مقترنة بِما يشُوبها من ظواهر الرضوخ للضغط والانكسار للأِمر الواقِع .

المحور الثالث : إضراب عمال الحديد والصلب ١٩٨٩ .

اعلِن في ٩ أب ١٩٨٩عمالِ مصِنع الحدِيد والصِلب أضرابهم للمطالبة بزِيادة مرتباتهم مع زيادة في الحوافز الشهرية [٣٠] ، استمر الأضراب يوم واحد ، تم أطلاق الرصاص فيه على العمال من قبل الحكومة ، شغل هذا موضوع تدخل الشرطة في مصنع الحديد والصلب خبراً في جريدة "الأهرِام" كونه من أهم الاحداث في عددها الصادر يوِم ١٠ أبِ ١٩٨٩ ، إذ استهلت بنقِل حديث (زكي بدر)[٣١] ، وزيِر الداخلية أن تدخل الشرطة لفِض الاعتصام كان ضرورياً لمنع عمليات التخريب [٣٢] .

ويحسب "للأهِرام" أنها تابّعت وعن كثب في عددها الصادر يوم ٢٨أب ١٩٨٩ تغِطية لقاء زكي بدر وزير الداخلية بأعضاء المجلس المحلي لحي مصر الجديدة الذي أشارة فيه إلى وجود عناصر متطرفة حاولت القيام

بتخريب المصنع بعد أن حرضت العمال للأضراب عن العمل ومنعوهم من الخروج من المصنع بالقوة على الرغم من أن وزارة الصناعة قد استجابت لمطالبهم منذ أكثر من شهر ، واوضح أن هذه العناصر المعروفة بميولها الدينية المتطرفة ، قد هددت بحرق المصنع واستولت على بعض المواقع التي بها مراكز التفجير وعناصر المحولات [٣٣] .

ولم يتوّقف الأمر على ذلك فحسّب بل نقّلت "الأهِرام" قيِمة خسائر الانتاج في مصنع الحديد والصلب بحلوان نتيجة احداث الشغب والاعتصام والاضراب ما قيمته ٥٧٠٠,٠٠٠ مليون جنيه ، من خلال مذكرة تلقاها المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام لنيابة أمن الدولة [٣٤] .

وفي اليوم التالي نقلِت "الأهرِام" تصريحاً لسِعيد جمعة رئِيس النقِابة العامّة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ، جاء فيه (صرف حوافز الانتاج للعاملين بشركة الحديد والصلب مع مرتب شهر أب بزيادة ٣٥٪) مع متابعة جميع مطالب اللجنة النقابية للعاملين بالشركة وصرف حافز الانتاج الجديد لـ ٢٥ ألف عامل مع مرتب الشهر الحالي ، وذلك بنسبة زيادة قدرها ٣٥ % عما كانت عليه في حالة تحقيق هدف الحافز شهرياً ؛ وإضافة رئيس النقابة أن الزيادة في لائحة المزايا العينية والرعاية الصحية والخدمية تتراوح بين ٥٠٪ و١٠٠٪ بجانب استحداث مزايا جديدة وتسير عشرة خطوط إضافية من مركبات الشركة لنقل ٥٠٠ عامل وتعديل الهياكل الوظيفية بما يسمح بزيادة فرص الترقية ، وكانت أغلب تلك المطالب قد نفذت بعد نهاية الاحتجاجات بالقوة ؛ فضلاً عن قيام رئيس النقابة بتشكيل لجان كانت مهمتها هو الدفاع الإعلامي والقانوني وتهيئة الاعاشة للازمة لأسر العمال المعتقلين على ذمة القضية [٣٥] .

يتضح مما سبق الدور الايجابي "للأهرام" في دعم ومساندة الاضرابات العمالية من خلال نقل جميع الاخبار الخاصة بهم من اجل الحصول على حقوقهم المشروعة في صرف مستحقاتهم من حوافز الانتاج ، وكذلك المتابعة المستمرة في تحقيق جميع مطالبهم الخرى .

المحور الرابع : إضراب عمال المحلة (٧ كانون الاول ٢٠٠٦ – ٩ كانون الاول٢٠٠٧) .

امتِنع عمّال غزِل المحُلة يوم ٤ كانون الاول ٢٠٠٦ ، عن العُمل احتجُاجاً على عدِم صِرف الأجُور والمكافأة الشهرية [٣٦] ، وبدأ الأضراب في تمام الساعة ٧ والنصف صباح الخميس ٧ كانون الأول بعد أن خفض علي لطفي رئيس مجلس الوزراء في إذار ٢٠٠٦ بصرف الارباح بواقع شهرين كحد أدنى فتحجج رئيس مجلس الإدارة أن القرار لا يشمل شركات قطاع الأعمال بل اقتصر على شركات القطاع العام ، فأمتنع العمال عن العمل مهددين بتصعيد الاحتجاج لا ضراب شامل في حال عدم استجابة مطالبهم حتى يوم الخميس فشمل الاضراب العمال الذي ، تجاوز عددهم ٢٤٠٠٠ عامل فبدأ الاضراب بعمال الوردية الاولى البالغ عددهم ١٠٠٠٠ عامل محتشدين بميدان طلعت حرب رافعين نعش مكتوب عليه محمود الجبالي رئيس مجلس الادارة

ظالم العمال ، ثم تدفق العمال بساحة الشركة ثم تجمع عمال الوردية الثانية خارج الشركة فاضطر الأمن لفتح الأبواب فانضم عمال الوردتين لبعضهم وبلغ عددهم ٢١٠٠٠ عامل هاتفين (الشهرين الشهرين) وفي يوم الجمعة ٨ كانون الأول انخفض عدد المعتصمين داخل الشركة ليصبح ٧٠٠٠ عامل بالنهار ووصل عددهم إلى أقل من ٢٠٠٠ عامل في المساء وتم إعلان ٣ أيام إجازة ابتداء من يوم السبت ٩ كانون الاول ؛ من جانبها نشُرت "الاهرِام" في عددها الصّادر يوم ١١كانون الاول ٢٠٠٦ محاولة أعُضاء مجلّس الشعُب التدّخل لأقنّاع العمّال بالأكتفاء بـ ٢١ يوم و١٠٠ جنيه [٣٧] .

تابّعت "الاهرِام" من خلال مقاِل لها بعنوِان (صرف ٣٣ مليون جنيه مكافأة ومنحاً للعاملين وعدم المساس بالمضربين) ، من خلال ما اشار له رئيس القطاع المالي للشركة بمنشور رسمي يقضي بصرف ٢١ يوم من الأرباح وصرف للعمال شهر ونصف في عام ٢٠٠٧ وعلق المنشور بجميع أنحاء المصنع مما يؤكد انتصار العمال وأنهي الإضراب وعاد العمال لعملهم [٣٨] .

وكان انتصار إضراب عماِل غزِل المحلِة الأولى في كانون الأول ٢٠٠٦ بمثابة الشرارة التي أطلقت حركة الإضرابات بكل الموأقع العمالية تقريباً وعن أسبِاب الإضراب قال كمال الفيومي أحد عمال الشركة ؛ أن صرف مستحقات العمال كان من ضمن وعود أعضاء النقابة الفاِئزين بدورة ٢٠٠٦ ، ثم تنصلوا عن وعودهم ، فضلاً عن ذلك فأن العُمال قد استنِدوا في مطالبهم على كتيب منِشور من بعُض القيادات العمالية في النقابة ، ولم تكن لديهم وسيلة لسماع أصواتهم سوى الإضراب [٣٩] .

لم تكتف " الاهرام" بذلك فقط ، وانما نشرت النتائج المتحققة من ذلك الاضراب وهي :

١- صرف الحوافز بزيادة ٥٪ عن العام الماضي طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٧ لسنة ٢٠٠٦ .

٢- صرف مرتب كانون الأول ٢٠٠٦ قبل عيد الأضحى .

٣- صرف مكافأة على المرتب ٢١ يوماً

٤- صرف باقي تحقيق الخطة .

٥- صرف شهر ونصف في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٧ من الميزانية التي تنتهي في يوم حزيران ٢٠٠٧ .

٧- إسقاط ديون الشركة المقدرة بـ ٩٥٢ مليون جنيه .

٨- وقد حقق ذلك الإضراب فوائد للعمال والشركة .

بنجّاح الإضراب الأول ، كان الاضراب الثاني في شهر أيلول ٢٠٠٧ ، فذكر كمال الفيومي أحد العُمال بالشركة تم تنفيذ مطلب الشهرين وبقيت مطاّلب أخرى معلقة فكان الإضراب الثاني في شهر أيلول ٢٠٠٧ ، وكانت تلك المطاّلب هي الحوافز بنسبة ٢٥٪ من الأجر الأساسي وزيادة بدل الغذاء من (١٨٠ وارتفع إلى ٣٢

ومن ثم إلى ٤٣ جنيهاً)،بدل طبيعة العُمل وكان العُمال يريدون وجبة عينية لبدل الغذاء والتي كانت موجودة من قبل فطار وغداء [٤٠] .

وكان لذلك الإضراب مطِلب آخر انفرد به وأحدِث نقِلة في نوعية المطالب العمالية ، إذ طالب العمال بسحب الثقة من اللجنة النقابية وجمعوا توقيعات بذلك ثم تقديم استقالة جماعية من النقابة العامِة التي رفضت مطالب العمّال بإسقاط النقابة [٤١] .

مما تقدم يتضح لنا أن احتجاجات ٢٠٠٧ لم تكن وليدة الصدفة فهي نتيجة تراكم تناقضات حدثت على مدار عقدين بعد تطبيق الخصخصة بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١(قانون قطاع الأعمال العام)[٤٢]، فتشتت ١٧ شركة قابضة في مختلف المجالات يتبع كل منها عدة شركات في نفس المجال ففصلت موازنات الشركات عن الموازنة العامة للدولة فضاع القطاع العام [٤٣] .

المحور الخامس : إضراب عمال النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٦ .

تناوّلت جرِيدة "الأهِرام" في عمودها الشِهري مقالاً كان عنوانه (العاملون في شركات الغزل والنسيج يقومون بالأضراب ويتهمون مسؤول الشركة بصرف الأرباح وحدهم) ، وضحت من خلاله الاسباب الرئيسية لقيام الإضراب هي المطالبة بالمساواة بعمال غزل المحلة في صرف ٢١ يوماً مكافأة ، وصرف جزء من الأرباح المعلن عنها في منشور غزل المحلة ، وتثبيت العمالة المؤقتة والبالغ عددها ١٢٠ عاملاً ، والمطالبة بزيادة دراسة الحافز الشهري ؛ وقد حقق الإضراب نتائج عدة منها تثبيت العمالة المؤقتة نهائياً وصرف ١٠ أيام سلفة من الأرباح المفروض صرفها آخر شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ [٤٤] .

لم تكتفِ " الأهِرام" بذِلك فقِط ، وانما عادِت لتسُلط الضّوء على استمرار إضرابات عمِال غزِل المِحلة رغم محاولات حكومة رجِال الاعمال استخدام شِتى انواع العقوبات التعسفية بحِق قيادات العمال ونقل العاملات خارج المصِنع والمدينة والمحافظة المخالفة للقوانين العمل ، كما حدث في شهر تشرين الأول ٢٠٠٨ واستمر ذلك التنكيل ففصل احد الشخِصيات البارِزة من العِمال مصطفى فوده من الشِركة [٤٥] .

على صعيد آخر عادِت " الاهِرام " مرة أخرى بنقل اخِبار الإضِرابات ، وقد نقلِت يوم ٩ شباط ٢٠٠٧ ما كتِب عن عِدم تحديث مكينات شِركة مصِر للغزل والنسيج منذ عام ١٩٩٤ ؛ فضلاً عن قيام الحكومة في ٢٠٠٧ باستبدال المكينات القديمة رغم كفاءتها بأخرى صينية الصنع [٤٦] ، بالإضافة إلى ذلك تحديث أقسام كالغسيل ، البخار والمصبغة بماكينات اقل كفاءة إضافية لتحديث أجهزة الحاسب الآلي بأخرى ليست جيدة فباتت الشركة لا تنتج ما يمكنها من دفع مرتبات العاملين في حين تدعي الحكومة أن أجور العاملين تدفعها الشركة القابضة ، بعد أن كانت أرباح الشركة في عام ٢٠٠٦ (١,٥) مليون جنيه وأصبحت خسائرها في ٢٠٠٧ (٣٤) مليون جنيه ، وتقوم الحكومة داخل الشركة بزعزعة انتماء العاملين بها ، وطبقاً للتقارير والاخبار التي نشرتها جريدة "

الاهرام " لتغطية الإضرابات والتضامن مع العمال فقد سلطت الاضواء على سعي الحكومة إلى دفع العاملين للتقاعد [٤٧] ، ولا تعين غيرهم وعدم تثبيت المؤقتين ، مما خلق أزمة عدم ثقة بين العمال والإدارة ؛ فسوف تخرج أكبر دفعة للتقاعد ٤٢٠٠ عامل خلاف الوفيات والتقاعد المبكر ولم يعين سوى ٢٠٠ فرد بعقود مؤقته أي كان يوجد بالشركة ما يقرب من ٥٠٠٠ عامل بدون عمل فالحكومة تريد تصفية الشركة تدريجياً أسوة بما حدث في شركة حرير حلوان وإسكوا هذا ما نشرته "الاهرام " من خلال مقالاً لها (الحسابات السياسية تشغل أزمة العمال) [٤٨]، إذ شرد عمالها ؛ لكن عمال المحلة عرقلوا ذلك وعقب إضراب نيسان ٢٠٠٧ وبعد وقفة ٣٠ تشرين الثاني التي طالبت بإقالة المفوض العام ووقف خسائر الشركة فتم نقل ٥ من العمال لخارج الشركة [٤٩]، فتأثرت حركة العمال ونضالهم داخل الشركة فزادت الأوضاع سوءاً بوقف عدد من المصانع بمختلف القطاعات وانفرد المفوض العام بالقرارات حتى لو كانت خاطئة فاستمر الانهيار للعام الثاني على التوالي فزادت الخسائر من ١٤٤ مليون جنيه في العام الأول إلى ٢٠٠ مليون في العام الثاني فزاد اختناق العمال[٥٠] ، فبالرغم من نقل "الاهرام" تصريحاً عن قيام (محمود محي الدين)[٥١]، وزير الاستثمار بصرف منحه تعادل شهر لجميع العامّلين في الحكومة وقطاِع الأعمال لتِهدئة الأوضاع بجِميع الشّركات [٥٢] ، إلا أن عمِال المحلة اعتزموا واصروا على موقفهم وتم عزل المفوض العام وانتخاب مجلس إدارة يشارك في اتخاذ القرار وتحديد سياسة الشركة المستقبلية [٥٣] .

المحور السادس : إضرابات عمال الشركة الهندسية لصناعة السيارات في حلوان وشركة طنطا للكتان والزيتون ٢٠ تموز ٢٠١٠ .

أنشِئت الشرِكة الهندّسية لصّناعة السّيارات في السّتينيات لإنِتاج الاحتيِّاجات ، الخاصة بالسّيارات ، وكانِت من أفِضل الشِركات على مسِتوى مدِينة حلوِان ، بل مصِر كلِها نظِراً لارتِّفاع أجورها ومزِايا عمالها ، لكن أصابها ما أصاب باقي الشركات من جراء الخصخصة وتوابعها من التقاعد المبكر ، فقسمت على ثلاث شركات وتقلص إنتاجها وانخفض عمالها ، وقام العمال بعدة وقفات احتجاجية في بداية عام ٢٠١٠ ومطالبتهم بصرف أجور وساعات إنتاجية إضافية ليحصلوا على الحوافز، فأضطر العمال لقبول التقاعد المبكر ، فبعد أن كان عددهم ١٣٠٠٠ وصل إلى ٢٠٠٠ لعدم توفر سيولة ويرى (احمد عبد المعطي) أحد عمِال الشِركة أن ظروف العمال كانت على أحسن ما يكون ، فمتوسط الأجور وصل إلى ٢٧٠٠٠ جنيه في السنة ، وقامت النقابة باعتصاُمات كبِرى لوقف التقسيم ولكن الاعتصامات لم تنجح فقسمت الشِركة إلى شِركة للنِقل البِري و شرِكة لقِّطاع الغيار وشرِكة للملاكي وشركة للصيانة وأخرِى للسِيارات الحِمل ، وبعد سنة ونصف فشل التقسيم وضمت شركِة سيارات الحِمل والنقِل البِري والصِّيانة وكونت الشرِّكة الهندّسية لصِناعة السِيارات التي تبِعت

للشركة القابِضة للنقل البري في وقت قصِير [٥٤]، وتبعِت شركة النِصر الشِركة القابِضة للصناعات الهندسية والمعدنية ونقل حوالي ٢٠٠٠ عامل من الشركة الهُندسية للنصر لتسِهيل التخِلص من الشِركة الهنِدسية دون مقاوِمة وساِءت أوضِاع الشَركة وتم خصخصتها ، فقام العمال بتحرير محاضر ضد الشركة في شهر رمضان عام ٢٠١٠ بسبب عدم صلاحية الاتوبيسات التي تنقلهم [٥٥] .

حاولت "الأهرام" أن تلفت انتباه الرأي العام داخلياً عندما نقلت كافة الفعاليات والكلمات فقد ادركت بخبرتها تأثير الجريّدة على الاعْلام الداخلي وهذا ما اكّدته الجّريدة في عددها الصّادر يوم ٢٠ تموز ٢٠١٠ بنشر خبر مفاده (الشركة الهندسية لصناعة السيارات يفضون اعتصامهم) فقد أشارة من خلال كتّاباتها إلى فض عمّال الشركة المذكورة اعتصّامهم في حوار مع سعيد الجوهري رئيس النقابة العامة للعاملين بالشركة وطالبوا العُمال بزيادة التعويضات ليصبح اكثر من ٥٠ مليون جنيه وطالبهم من جانبه بضرورة الْالتزام بالشرعية ، وقال أن النقّابة تتعاْطف مع العُمال في مطاْلبهم بشأن ضّرورة اعادة النظر في قيمة التعّويض المقُرر والتي لا تتناُسب مع الحاْلات المّماثلة [٥٦] .

واصّل العُمال بشركة طنطا للكتان والزيوت إضراْبهم لتتم استّجابة مطاْلبهم بعُودة المفصولين وصِرف العلِاوات الاجِتماعية ، وصِرف حِافز الإنتاج ورِفع بدِل الوِجبة ، ووقع جمِيع العمال وأعّضاء اللجنة النِقابية على طلب بعودة الشركة لقطاع الأعمال ؛ مما يعني توجيه ضربة للخصخصة ، فلم يقبل العمال بما يمارسه المستثمر السعودي من عبودية ، فطالب العمال بمنع تمليك الاسْتثمار لأحد الشخصيات العربية وخاصة السعوّديين ؛ ويحّسب لجّريدة "الأْهرام" أنها تابّعت وعن كثّب في عدّدها الصّادر يوم ١٨اشباط ٢٠١٠ تغطّية شّاملة لأضراب عمّال شرّكة طنطا للكتان والزيوت من خلال مقالْاتها التي كُتبت بعنوان (عمِال كتِان طنّطا يتجّمهرون ويطّالبون بسِرعة التدّخل لّحل مشاْكلهم) [٥٧] .

طاْلب العمّال بطّرد المسّتثمر من مِصر ، فِضلاً عن ذلك أزداد سخِط العمّال من الحّكومة لعجّزها عن إلزام المسّتثمر بأي قاْنون أو اتفّاق مما جّعلهم يقولِون أن الكل في خدمة المِستثمر ، أما العُمال فليِس لهم سِوى أنفسهم فأزداد التضِامن مع حرِكة العُمال المّضربين ، فجاءت وفود لزيارة الشُركة ، وصّدرت عشرات البيانات وعقدت مؤتمرات أبرزها المؤتمر الذي نظمته لجنة التضامن مع عمال طنطا والذي استمر لمدة ١٥ يوماً من شهر أب ٢٠٠٩ واستضافة (حزب التجمع)[٥٨] ، وبعد فقدان العمال أملهم في مفاوضات وزارة القوى العاملة مع إدارة الشركة طالبوا بتصعيد الأمر فجاء على لسان بعض القيادات العمالية منح (عائشة عبد الهادي)[٥٩] ، وزيرة القوى العاملة فرصة لتستكمل مفاوضتها مع الشركة ، والتي ستنتهي في تموز ٢٠٠٩ مفكرين باحتلال شارع حسين حجازي والاعتصام أمام مجلس الوزراء وقطع الطريق السريع أسوة بعمال أبو السباع بالمحلة الكبرى

وتنظيم وقفات بأماكن مهمة ، وقد وافقت النقابة العامة على كل تلك التحركات المقترحة فالعمال غير مستٌعدين لفٌض الإضٌراب إلا بعد استٌجابة مطاٌلبهم [٦٠] .

وفي السٌياق ذاته ، سارعت "الاهٍرام" في عدٍدها الصٍادر ١٩ شباط ٢٠١٠ إلى تسلٌيط الٌضوء على توجه عدد من المتظٌاهرين حول مجٌلس الشٌعب ومطٌالبة بعض الفنٌّات بتدٌخل المجٌلس لإنقٌاذها من المستثٌمرين الذي قاموا ببيع المصانع وطرد العمال ، فٍضلاً عن قيامهم بتسٍقيع أراٍضي المٌصانع لبيعها بالمتر في ظل الخصخصة فعمال شركة امونسيتو كانوا قد ناموا على الرصيف منذ أسبوع ، ولابد من إنصافهم ، بالإضافة إلى أن عمال شركة سالمكو وشركة النوبارية للممكننة الزراعية لم يتسلموا رواتبهم منذ سنتين ، فضلاً عن قيام المستثمر ببيع شركة كتان طنطا رافضاً أن يعمل العمال فيها ، فما دور المجلس والتشريع في ذلك ؛ وقام (عادل أغا) السوري الأمريكي بنهب حق عمال شرٌكة امونسيتو وذهب لأمريكا ، والتشريع المٌصري لا يوجد به ما يسمح للحٌكومة بالتٌدخل لتمارس مسؤوليتها الاجتماٌعية تجاه العٌمال، فكيف ترك (احمد نظيف)[٦١] و(محمود محي الدين) المصاٌنع تباع دون تدخل ملقين لوم بالموٌضوع على القٌوى العاملٌة لتعطٍيهم السٍيدة عائشة عبد الهادي، رواتبهم شهر أو أثنين ؛ لذا نشٌرت "الاٍهرام" في مقالاً لها (المستٌثمرين يضعون العمال في مواجهة دائمة مع رجال الأمن والحكومة) ، مطالبة الحكومة باتخاذ موقف عادل تجاه هؤلاء العمٌال تجنباً لقياٌمهم بالمظٌاهرات واستطٌردت الجرٍيدة في مقالها عن إمكانية تأميم الشٍركة السعٌودية وعوٌدتها لمٍصر وتدخل الحٌكومة والنائب العام لإنصاف عمال امونيستو من الهارب (عادل اغا) ؛ بالإضافة إلى مطٌالبة الحٌكومة بالتدٌخل الفوٌري لإنقاذ العٌمال والقٌيام بتعدٌيلات تشٌريعية تمٍكن الدٍولة بالٍقيام بواجبها لحٍماية المصريين من والمستثمرين الذين قاموا بالسرقة وهربوا للخارج وهم في شركات (كتان طنطا وامونيستو والنوبارية) [٦٢] .

واستمراراً لتأٌكيد "الاهٌرام" نشرت في العدد نفسه ، مانشيت على صفحاتها الأولى (رسالة إلى رجال الأعمال) نوٌهت فيه عن مطالبة احد اعضاء مجلس الشعب المصري (حمدين صباحي) [٦٣]، بحضور احمد نظيف رئيس مجلٌس الوزراء ومحمود محي الدين وزير الاسٌتثمار للرد على مظالم العٌمال وقام (مفيد شهاب) وزير الدولة للشؤون القانوٌنية لمجٍلس النيابية بالرد قائلاً أن الحكومة والنواب لا ترضى بظلم وقع على عامل أو أي مواطن ، وكذلك لا يمكنها القول فوراً بأن العٌمال على حق والمسٌتثمر على باطل ، ولكن ما بإمكانها القيام به هو إعطائها لوجهة نظرها تجاه تشرٌيع معين عندما يطلب منها المٌجلس ذلك ، وبالنسبة لما آثاره النائب (حمدين صباحي) فالحٌكومة قدمت إعانات وهي في انتظار تقرٌير لجنة القٌوى العاٌملة لتنفذه الحٌكومة فوزيرة القٌوى العٌاملة عائشة عبد الهادي حضرت أكثر من مرة للجنة والتقت بالمتظاهرين والحٌكومة على استعداد للحضور للمجلس أو للجنة لبحث أبعاد الموضوع [٦٤] .

ولم تكتِف الجرِّيدة بذلك ، وانما ذكرت حديث (حسين قاسم علي مجاور) رئيس لجنة القوّى العاملة ، أن موضوع النوبارية عقد بشأنه اجتماع في ٨ إذار ٢٠١٠ واتخذ المجلس قرار بتوصية من اللجنة وبعثته الحكومة للمسُتشار العام وعين مفوضاً على إدارة الشِركة النوبارية لمدة عامين وبانتهاء المدة حصل عليها الشريك الأكبر ، وعادت الإدارة كما توقفت وبالاجتماع مع مستشار الشركة القانونية صباح ٨إذار ٢٠١٠ فتم الاتفاق على بعض الأمور ، وفي انتظار رد مجلس الإدارة عليها فكان المطلب الأول هو دفع أجور العمال من ٢٠٠٨ وحتى ٨ إذار ٢٠١٠ والمطلب الثاني أن تقوم إدارة الشركة بتشغيل الشركة ، والثالث سداد الشركة للتأمينات الاجتماعية عن فترة توقفها لصرف الأسر التي حدث لها حالة وفاة على المعاش لذلك ستنعقد اللجنة في صباح ٨ إذار ٢٠١٠ ، وفيما يتعلق بموضوع عادل أغا صاحب شرِّكة أمونستو فهو موضوع به مشكلة فصاحب الشرِّكة لديه مشاكل مع الكمارك والضرائب المالية والبنك وسجن وخرج لظروف صحية وهرب وهي شركة قطاع خاص ومديونية الشرِّكة الرئيسية لبنك مصر تقدر بـ ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليون ووصلت لمليار في إذار ٢٠١٠ فالتأمينات والضرائب والكهرباء لها أموال ، وقد عقد اجتماع مع الدائنين واتفق على ضرورة تشغيل الشِّركة ، لأن تصفيتها ليست في صالح أحد ولا العمّال الذين لديهم مصبغة صغيرة يشغلونها ذاتياً ويوفون أجوِّرهم لعمال المصبغة فقط ، فشكلت لجنة برئاسة بنك مصر الذي تعهد بضخ ٢مليون دولار أن وجدت شركة إدارة سليمة لإدارة تلك الشِّركة وسيعقد اجتماعاً في ١١إذار ٢٠١٠ مع المستثمرين لبحث الأمر مع خبراء صناع الغزل والنسيج لتشغيل الشِركة وصِرفت النُقابة العامّة للغّزل والنسيج إعانة في هذا الشهر ، كما طالبِت الجّريدة باتخاذ الحّكومة إجراءات عادلة ليثق بها الناس ؛ فضلاً عن ذلك كان رد وزير الاستُثمار أن شركة امونيستو لا توجد ولاية مباشرة للحّكومة عليها فولايتها غير مباشرة عن طريق بنك مصر المملوك للدولة ، فيمكن للحكومة اتخاذ قرار لصالح عاملين تلك الشِّركة عبر احد بنوكها ، فكانت هناك اقتراحات نفذت منها استعداد عمالة لإدارة الشِّركة ، ولكن من الافضل أن يقوم العّامل بعمله ، فتم الاتِّفاق مع بنك مصر باتخاذ التدابير لإعانة الشِّركة .[٦٥]

استمرت "الإهرام" في افتتاحيتها بمتابعة موضوع عمال طنطا من خلال مقالاً لها بعنوان (عمال طنطا ينهون اعتصامهم أمام مجلس الشعب) ناقّشت فيه تظاهر عدد من العمال امام مجّلس الشعّب لإنقاذهم من المستثّمرين الذين يبيعون المصُانع ويطردون العمّال فقد نقلّت الجُريدة عن احد اعضُاء مجلّس الشّعب (عادل حمدي السيد) أن العمّال النائمين خارج المجلس لديهم أمل في وقوف المجلس ورئيسه معهم موجهاً كلامه إلى محمود محي الدين ، وزير الاستثمار أنه من العيب أن يقوم مستثمر سعودي بترك العمال ١٩ يوماً نائمين على الرصيف فمصنع الكتان يبيع بـ ٨٣ مليون جنيه ومساحته ٧٤ فداناً ، فهؤلاء العمال لم يقوموا بإضراب بل يريدون العودة لمصانعهم ليعملوا ولكن المستثمر تعنت وغلق المصُنع في وقت شراء خامات وقطع غيار تقدر بـ

٣٨ مليون جنيه و٧٥ فداناً بيعت بـ ٨٣ مليون جنيه على ٣ أقساط فلابد من بحث الموضوع لأن النُقابة بما فيها رئيس لجنة القُوى العاملُة قال " إن العقد لا يوجد فيه أي بند لحّماية العمال" ، وهذا المصّنع هو من ينافس على مستوى الشرق الأوسط كله إنتاج الكتان ، كما نُقلت "الاهْرام" عن احد اعْضاء مجّلس الشّعب (صابر أبو الفتوح بدوي) مطّالبته بصرف مستُحقات العامُلين من صدوق الطُوارئ المنشأ بمساهمة العمال باشتراكاتهم وفقاً للقّانون ١٠١ ، ولابد من إبلاغ النائب العام ، ويقوم المجلس بإصدار قرار لتعيين مفوض يدير هذه الشّركات ، فتعّمل الشِركة ويعود العمال ، بالإضّافة إلى استِمرار مفاوّضات عّمال مصنع الكتان طيلة ثلاث سنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٩) ، كما استمّرت الجهود من قبل عائشة عبد الهادي وزّيرة القّوى العُاملة والهّجرة ورئّيس الاتّحاد الُعام لنقاّبات مّصر والنقّابة العّامة للاتّفاق مع المّستثمر ، لكن لم يلتزم بهذه الاتفاقيات فهو نموذج سيئ للخصخصة ، لا يراعي البعد الاجتمّاعي والمسؤولية الاجتمّاعية ولا التشرّيعات والقانون ، فتلك أول مرة يقوم مستثمر بإضراب والعمال متواجدون في موقع العمل ويثبتون وجودهم بمحّاضر في مديُرية القوى الُعاملة والشُرطة فهم موجودون حتى بموقع العّمل والمّستثمر لا يحترم أي قوانين وقد تمت إحالة الموضُوع إلى لجنة مشتركة من القّوى العاملة ومكتب لجنة الشؤون الاقتُصادية لبحث مطالب عمال تلك الشركات ثم أضاف رئيس المجّلس من ضرورة ظهور أنياب الحكومة مرة أخرى كي لا يتعدى أي مستثمر فلو تم تطبيق قانون السوق وشجعت الخصخّصة فهذا لا يعني أن نترك المستّثمرين يعبثون بالأمن الاقتّصادي والاجتّماعي للمّواطن وجاء رد محمود محي الدين وزير الاستُثمار أن المادة (١١٦) مكرر (ج) استندت لها الشُركات العامة المملوكة للدولة ففي حال تقدم وزيرة القوّى العاملة للنّائب العام مستندة لتلك المادة في البلاغات السابقة المشار الها في شّركة النوبارية وشّركة طنطا للكتان ، إلا أننا أمام حالات لا تستوجب بسجن المتجاوزين للقّانون فقط ولكن لابد من إدارة الشركات بطريقة جيدة لتقوم بتوليد ايرادات تشغل العاملين فاسترداد الشرّكات تم القيام به في حالات كثيرة كشّركات الكراكات استردت بالاتّفاق مع لجنة القوى العاُملة ، كما استردت الشركة العربية للشحن ؛ فالحُكومة لا تعتبر الخصخصة والشراء عقيدة فهي وسيلة متاحة لتشغيل العاملين وإتاحة قدر من الدخول المناسبة لهم فالحكومة الحالية تحملت القرارات السابقة [٦٦] .

استرسلت "الاهِرام" في تعقيب لها نقلن عن رئيس لجنة القوى العاملة (حسين قاسم علي مجاور) أن السيد محمود محي الدين ، وزير الاستثمار كان متعاون بخصوص تقرير تلك الشركات وضرورة عودتها لتعمل ونضخ فيها أموال وأكد رئيس اللجنة ما قاله من قبل بخصوص شرُكة النوبارية في إرسال توصيات اللجنة والتي منها دفع أجور العمال منذ ٢٠٠٨ حتى ٨ إذار ٢٠١٠ ، ودفع التأمينات لمجُلس الإدارة وبخصوص شركة امونسيتو فذكر رئيس اللجنة أنه اجتمع مع السيد محمد فريد خميس رئيس لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة بمجلس الشورى وتم الاتصال ببنك مصر ومجموعة مكاتب استشارية بمدينة العاشر من رمضان ، إذ ستقوم لجنة بزيارة الشرُكة

في ١٠ إذار ٢٠١٠ لتعاين معدات المصنع لمعرفة مدى تشغيله من عدمه ، على أن يموله البنك أن لزم وهذا في غضون ٢ أو ٣ أسابيع فسوف تتضح الرؤية لشَركة العاشر من رمضان [٥٦] .

علِى صعيد آخر تابْعت "الإهرام" الاشِارة التي قام بها احد اعْضاء مجُلس الشعب (محمود احمد محمد أباظة) في ٧ نيسان ٢٠١٠ بخصِوص الاحتُجاجات العِمالية التي استمرت حول المجلس عدة أشهر ، فهل هناك قانون ينظم تلك الخلافات والسِؤال للحكومة ؛ لماذا لا يطبق القُانون أم أنه قاصر ، ففي تلك الحالة يعدله المجلس لضمان حقوق العِمال فمنذ فترة طويلة كانت الدولة هي رب العمل وكانت مسؤولِة عكس ما نعيشه في تلك الفترة ، إذ توجد علاقة بين العامل ورب العمل لابد أن يضمنها القانون فلو كان قاصراً يعدل ولو كان كافياً فلما لم يطبق [٦٧] .

بِعد ذلِك نقلت "الاهِرام" استمْرار مشاْكل عمّال طنطا للكتان والزيوت اثناء مناِقشة تقرِير لجِنة القِوى العامِلة في ٤ أيار ٢٠١٠ ، لتعسف إدارة الشركة معهم وقيامهم بفصل ٩ عمِال ٢ منهم من أعضاء اللجِنة النقابية بالشركة مما يخالُف (قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣) [٦٨]، أوضحت عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة أنه تم ابلاغ النائب العام الذي سبق وأن إحالة (عبد المجيد محمود) رئيس مجلس ادارة الشركة ومعه المتهمين (عبد الإله محمد صالح الكعكي ، محمد عبد اللطيف السبحي ومحسن العياط) وتقديمهم للمحاكمة الجنائية أمام محكمة جنح مركز طنطا وجلسة محاكمتهم في ٢٦ أيار ٢٠١٠ بتهمة حق الاعتداء على الغير في العمل بمنعهم عمال الشُركة من مزاولة عملهم وعدم دفع أجور بعض العمِال وفصل بعضهم مما يخالف القانُون وهذا مرفق بالأدلة ، مع استْمرار الحكِومة في صرف التعِويض من صِندوق الطوارِئ لحين الفصل في تلك القضية وتمت الموافقة على نظرة التحقيق لحين انتهاء المحكمة من التحقيقات [٦٩].

عادُت جرِيدة "الإهرام" مرة أخرى ، بنقل تقرير لجنة القوّى العامِلة عند مناقشته مشاكل عمِال شِركة طنطا للكتان والزيوت في ٢٢حزيران ٢٠١٠ ؛ فقد سلطت اللجنة الضوء على خطورة وأبعاد المشكلة المعروضة التي لا تعد فريدة من نوعها في امتداد لما صاحب الخصخصة من ظواهر ، فمعظم عقود البيع سواء كان المستثمر رئيسياً أو في صورة أسهم في البرصة نتج عنه مثل تلك المشكلة التي أولى ضحاياها هم العمال ثم الدولة وذلك بانخفاض الناتج القومي وزعزعة الأمن الاجتماعي والسياسي ، فظهر نمط جديد للمطالبة بالحق الشرعي باستنفاد السبل الودية والقانُونية وهي الاعتْصام أمام البرّلمان لأيام وأسابيع متعددة ، فلابد من وقفة جادة من الحُكومة لغرض حل تلك المِشاكل ، وذلك بعد تخليها عن وجهتها الدسْتورية والقانُونية في تطبيق روح العدالة وسيادة القانُون وذلك بتحملها جزء من تكلفة وتسوية حقِوق بعض العمال بدلاً من المسْتثمر وهذا ليس إيجابياً فقد يتمادى باقي المستْثمرين على فعل مثل تلك التجاوزات فهذا باب من ابواب إهدار المال العام ، فمن ابرز الشركات التي يتضح فيها سوء الإدارة شركة طنطا للكتان والزيوت بالرغم من توفر مقومات النجاح بها نظراً

لمنتجاتها الخاصة التي تكفل لها منافذ بيع بالأسواق المحلية والعالمية ، فلا يخلو الطلب عليها فيعم الخير على المسْتثمر والاقتْصاد القومِي ، فاستشعر العامْلون أن المسْتثمر يقوم بإجراءات تعسفية هدفها تصفية الشْركة للاستفادة من أرضيها فتهدر ثروة اقتِصادية كبيرة ، فالشْركة أخطرت وزارة القوى العامِلة بعزمها على التصفية أو التوقف الجزئي مما يعني تسريح العْمالة ، فكانت النتيجة قيام النقابة العامة بتنظيم إضِراب سلمي للعْمال بداية من ٣١ أيار ٢٠٠٩ وهذا مكفول في قانِون العمْل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وفي المادة ١٩٢، ولم يتجاوز العْمال في الإضِراب وغطت النْقابة العامِة مرتبات العامْلين خلال الإضِراب ، فلهذا ترى اللجنة أن برنِامج الخصْخصة هو احد الأدوْات المتْاحة للدِولة في إدارة أصولها ولكنه لا يعني أن تتقاعس الحكْومة عن إداء دورها لحماية الاقتْصاد القوْمي والكْيانات الاقتْصادية المباعة وحفظ حقِوق العمْالة بها ، فأوصت اللجنة بضرورة وضع ضِوابط مشددة لحماية حقْوق العمِال من تعنت بعض المستْثمرين بسد الثغرات في بعض قوانْين الاستْثمار التي يستغلها البعض عند الخصخصة [٧٠] .

بمتابْعة الاضرْابات العمْالية في هذه المدة ، نجد انها كانت مرتفعة وسلمية ، كما أن نضال العمْال كان من اجل الارتقاء بعلاواتهم وبدلاتهم ومكافأتهم ومنحهم لتفي بحاجات العْمال الكادحين وأسرهم ، بالإضافة إلى حرصهم الشديد على المحافظة على سير الإنتاج ، والملاحظ أيضاً حرص جريدة "الاهْرام" على عرض مشاْكل وقْضايا العمِال ، يتضح ذلك من خلال عرضها لمشْاكلهم المستمرة في صفحاتها الأولى ، بالمقابل استجابة الحكِومة للمطالب المشروعة لكن في الفترة الأخيرة ، لوحظ صمت عاجز من الحِكومة تجاه تلك القضايا ، والسبب يعود إلى سيطرة بعض رجال الاعمال من المستثمرين عليها مما ادى إلى حدوث ثورة يناير عام ٢٠١١ ، ولم يكن لها دور حتِى في مناقِشة القضَايا المْهمة الِتي واجْهت العمِال خاِصة تصفْية الشرْكات الكْبرى من قبل المستثْمرين الامر الذي كان له اثر في اندلِاع ثوِرات واحتجِاجات شارْك فيها عمِال تلك الشرِكات المِصفاة أمام مقر مجلْس الشْعب أملاً في وقوف نواب المجْلس بجانْبهم للحْصول على حقْوقهم.

الخاتمة :

يمكن الوصول إلى استخْلاص نتائج عديدة من المهم تسليط الضوء عليها منها :

– يمكن القول أن جريدة "الاهِرام" من خِلال عرضِها لقضايا العمال نالت اهتِماماً فريداً من دِون غِيرها من الصِحف المْصرية ، إذ شكْلت معالجتها لكافة موضوعات الاضِرابات العمالية .

– أن موقف جريدة "الاهِرام" لم يكِن مستقل عن موقف الحكومة المصرية في ايجاد الحلول الناْجزة لقضايا العمال من خلال الطرح والتوجيه والمشاركة الميدانية مع العمال المضربين .

– من خلال تغطية الجريدة لتطِورات احدِاث الاضِرابات العمالية اعتمدت في تغطيتها الخبر وتقِارير المندوبين مما يوكد حرصها على المشاركة بالرِأي في هذه الإحداث .

– تعدى دِور جريدة "الأهرام" الصحفي وانتقل إلى التاثير السياسي المباشر ، إذ نقلت جهود المِسؤولين من اعضاء مجلس الشعِب في استجوابات وتصريحات الوزراء المعنين بهذا الخِصوص .

– لم يتوقف اهتمام جريدة " الاهِرام" بنِقل رأي المسؤولين في الحكومة فحسب ، بِل امِتد ليِشمل الرأي الشعبي والنقابي والاكاديمي ، إذ سلطت الضوء على اِستنكارهم في عدِم انصِاف العِمال وتحذير اعضاء مجلس الشعب المصري من خطر توسع تلك الاضِرابات .

الهوامش :

١– تم اختيار صحيفة "الاهرام" ، لأنها الاكثر انتشاراً في مصر ، وبشكل مختصر ، فان الجريدة يومية تأسست في ٥ أب ١٨٧٦ ، من قبل الاخوين اللبنانيين بشارة وسيلم تقلا ، صدر العدد الاول في العام نفسه في مدينة الاسكندرية ، وكانت تصدر اسبوعياً في الشهرين الاوليين من اصدارها ، وبعد ثلاث سنوات نقل مقرها إلى مدينة القاهرة ، تسنم رئاسة تحريرها الكاتب والصحفي المرموق محمد حسنين هيكل للمدة (١٩٥٧–١٩٧٤) الذي لم يبخل جهداً في جعلها واحدة من الصحف العالمية التي ينظر اليها باحترام كبير وتوالى على رئاسة تحرير "الاهرام" بعد خروج هيكل منها كتاب كبار عدة ، اولهم الكاتب احمد بهاء الدين للمدة من (١٩٧٤–١٩٧٥) ، وعلي حمدي الجمال للمدة من (١٩٧٥–١٩٧٩) ، وابراهيم نافع للمدة من (١٩٧٩–١٩٨١) . للمزيد ينظر . احمد حمروش ، قصة الصحافة في مصر ، دار المستقبل ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص١٥ .

٢– عبد المنعم القيسوني (١٩١٦ – ١٩٨٧) ، عالم اقتصاد ومالية عامة – وزير مصري سابق ونائب رئيس مجلس الوزراء سابق ، عمل خبير والممثل الفني لصندوق النقد الدولي فى البنك الاهلى المصرى بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٤ ، عين نائباً لوزير المالية والاقتصاد فوزيراً للمالية والاقتصاد في العام نفسه وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٥٨، أصبح وزيراً للاقتصاد في الحكومة الاتحادية وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٢ ، ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والمشرف على وزارة الخزانة ونائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط عام ١٩٦٧ ، شغل منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية عام ١٩٧٦. للمزيد ينظر. https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٣– الاهرام ، (جريدة) ، العدد ٣٢٩١٣ ، ١٩كانون الثاني ١٩٧٧،ص١ .

٤– منظمة التعاون الاقتصادي : هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم ٣٨ دولة عضو، تأسست في عام ١٩٦١ لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية، تُعد منتدىً للبلدان التي تصف نفسها بأنها ملتزمة بالديمقراطية واقتصاد السوق ، وتوفر منصة لمقارنة تجارب السياسات ، والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة ، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية لأعضائها، بشكل عام ، أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هم من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع مع مؤشر التنمية البشرية المرتفع للغاية ويعتبرون من البلدان المتقدمة، اعتباراً من عام ٢٠١٧، شكلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة ٦٢.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي (٤٩.٦ تريليون دولار أمريكي) و٤٢.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٥٤.٢ تريليون دولار دولي) عند تعادل القوة الشرائية ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي مراقب رسمي في الأمم المتحدة. للمزيد ينظر. https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٥– الاهرام ، العدد ٣٢٩١٣ ، ١٩كانون الثاني ١٩٧٧، ص٣.

٦– المصدر نفسه ، ص١ .

٧- المصدر نفسه ، ص٣.

٨- الاهرام ، العدد ٣٢٩١٥ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص٣.

٩- سعد محمد أحمد (١٩٧٧ – ١٩٨٦) ، فقد شغل منصب وزير القوي العاملة ، وكان رئيسا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية، ورئيس المؤسسة الثقافية العمالية والجامعة العمالية، وهو أحد النقابيين القلائل الذين أثروا الحياة العمالية بعطاء متميز، هو أول من أنشئ بنك للعمال، وأول جامعة عمالية، وقرية للعمال تحت مسمى قرية الأحلام، فضلا عن أنه لعب دورا كبيراً عندما صاحب الرئيس أنور السادات في ذلك الوقت إلى القدس، وأيد مع عمال مصر مبادرة السادات لإحلال السلام العادل في الشرق الأوسط، واتخذ اتحاد العمال في عهده موقف المساندة للنظام السياسي المصري في كل جهوده وتحركاته لإقرار السلام منذ بدء مباحثات فض الاشتباك بين القوات عقب حرب تشرين ١٩٧٣ ومرورا بمحاولات الوصول إلى تسوية سليمة حتى معاهدة السلام . للمزيد ينظر . https://gtufwe.com/

١٠- الاهرام ، العدد ٣٢٩١٥ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص٨.

١١- الاهرام ، العدد ٣٦٢٢٤ ، ١١شباط ١٩٨٦ ، ص٦ .

١٢- كمال الدين حسن علي (١٨ ايلول ١٩٢١ – ٢٧ إذار ١٩٩٣) قائد عسكري وسياسي مصري ، كان قائداً لسلاح المدرعات خلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، وشغل عدة مناصب أبرزها رئيساً للمخابرات العامة ، ثم وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي ، فنائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية حتى عُيّن رئيساً لمجلس الوزراء . للمزيد ينظر . كمال حسن علي ، مشاوير العمر أسرار وخفايا ٧٠ عاماً من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة ، دار الشروق ، ١٩٩٤ ، ص٥٥١ .

١٣- محمد عبد الوهاب : هو وزير الصناعة الأسبق، عمل في وزارة الصناعة خلال ١٠ سنوات، والتي تولاها في ٣ وزارات للصناعة للمدة من عام ١٩٨٤ – ١٩٩٣ إلى جانب ما فعله في رئاسته لجمعية المهندسين المصرية، وجمعية الهندسة الإدارية، وعضويته في نقابة المهندسين، ثم رئاسته لاتحاد الصناعات ورئاسة مجالس إدارة العديد من الشركات كان آخرها مجلس إدارة الشركة المصرية للزجاج المسطح ، الذي تولي إنشائها بالكامل والإشراف على تطويرها وتشغيلها ، وله دوراً بارزاً في تعزيز وتطوير القطاع الصناعي في البلاد، إذ عمل عبد الوهاب على تشجيع الصناعات الوطنية من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مما ساهم في زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، فضًلا عن دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الصناعي، مما أدى إلى تحسين البنية التحتية الصناعية وتوفير فرص عمل جديدة. للمزيد ينظر . https://ae.linkedin.com/pulse/ .

١٤- الاهرام ، العدد ٣٦٢٢٤ ، ١١ شباط ١٩٨٦ ، ص١ .

١٥- الاهرام ، العدد ٣٦٢٢٥ ، ١٢ شباط ١٩٨٦ ، ص١ .

١٦- قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ : وهو القانون الذي صوت عليه مجلس الشعب المصري وصادق عليه رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك والذي نص في الباب الأول – الفصل الاول منه كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقداً مضافاً اليه جميع العلاوات وغلاء المعيشة واعباء العائلة . للمزيد ينظر . الجريدة الرسمية ، القاهرة ، العدد ٣٣ ، ١٣ أب ١٩٨١ ، ص٣ .

١٧- الاهرام ، العدد ٣٦٢٣١ ، ١٨ شباط ١٩٨٦ ، ص١ .

١٨- على لطفي محمود (٦ تشرين الاول ١٩٣٥ – ٢٧ أيار ٢٠١٨) رئيس وزراء مصر للفترة من ٤ أيلول ١٩٨٥ حتى ٩ تشرين الثاني ١٩٨٦. عقب تركه منصب رئيس الوزراء تولى منصب رئيس مجلس الشورى وذلك حتى عام ١٩٨٩، قبل ذلك كله

كان يعمل وزيرًا للمالية في عهد الرئيس أنور السادات ، كما تولى منصب رئيس المجلس الأعلى للثقافة ورئيس لجنة الأحزاب خلال فترة رئاسته لمجلس الشورى . للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki/

١٩- يوسف أمين والي (٢ نيسان ١٩٣٠ – ٥ أيلول ٢٠٢٠) ، أحد قيادات الحزب الوطني الديمقراطي ، ووزير سابق للزراعة واستصلاح الأراضي خريج كلية الزراعة ، أصبح وزيرًا للزراعة في عام ١٩٨٤ ، ورُشح نائبًا في مجلس الشعب المصري عن دائرة انتخابية في محافظة الفيوم؛ شغل منصب أمين عام الحزب قبل أن يعوضه صفوت الشريف ، خرج من وزارة الزراعة بعد اتهامه باستخدام مبيدات زراعية محظورة دوليا وتؤدي للإصابة بمرض السرطان. للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki/

٢٠- الاهرام ، العدد ٣٦٢٢٣ ، ١٠ شباط ١٩٨٦، ص١ .

٢١- احمد رشدي حمد رشدي محمود عيد (١٩٢٤ – ٢٠١٣) من مواليد مدينة بركة السبع محافظة المنوفية هو وزير الداخلية المصري من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٦. لقب ب«قاهر المخدرات». هو أول وزير للداخلية ينال

احترام الشعب بجميع طوائفه وحارب تجار المخدرات وقاد حملة ناجحة عليه ، استقال من وزارة الداخلية بعد

بعد أحداث الأمن المركزي في مصر ١٩٨٦ الشهيرة التي تم تدبيرها من قبل قيادات النظام في ذلك الحين امثال صفوت الشريف وزكريا عزمي ورفعت المحجوب ، حظي بالحب والرضا الشعبي من المواطنين، رغم مرور السنوات على خروجه من الداخلية، إذ تم انتخابه عضوا بمجلس الشعب عن دائرة بركة السبع، محافظة المنوفية. للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٢٢- الاهرام ، العدد ٣٦٣٠١ ، ٢٩ نيسان ١٩٨٦ ، ص١-١٠ .

٢٣- الاهرام ، العدد ٣٦٣٠٣ ، ١ أيار ١٩٨٦ ، ص١٠ .

٢٤- الاهرام ، العدد ٣٦٣٧٠ ، ٨ تموز ١٩٨٦ ، ص١ .

٢٥- الاهرام ، العدد ٣٦٣٧٣ ، ١٠ تموز ١٩٨٦ ، ص١ .

٢٦ – الاهرام ، العدد ٣٦٣٧٤ ، ١١ تموز ١٩٨٦ ، ص١٧ .

٢٧- سليمان متولي (١٩٢٧ ٢٠١٧)، سياسي ووزير مصري سابق، تولى وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٩، وهي أطول فترة استوزار فيها وزير في مصر في مجال النقل في تاريخ مصر، شهدت البلاد خلالها مشاريع مثل القطار التوربيني وإنشاء المرحلة الأولى من مترو الأنفاق بالقاهرة. للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٢٨- الاهرام ، العدد ٣٦٣٧٧ ، ١٤تموز ١٩٨٦ ، ص ٨ .

٢٩- الاهرام ، العدد ٣٦٣٨١ ، ١٨ تموز ١٩٨٦ ، ص٥ .

٣٠ – الاهرام ، العدد ٣٧٥٠٠ ، ١٠ أب ١٩٨٩ ، ص١٠ .

٣١- زكي بدر (٢٨ شباط ١٩٢٦ – ٢ نيسان ١٩٩٧) هو رابع وزير داخلية في عهد محمد حسني مبارك بعد اللواء النبوي إسماعيل ، ثم اللواء حسن أبو باشا، ثم اللواء أحمد رشدي ويمكن اعتباره أعنف وزير داخلية شهدته مصر، تسلم عمله في أذار ١٩٨٦ ؛ تعرض لمحاولة اغتيال في ١٦ كانون الاول ١٩٨٩، تمت إقالته في كانون الثاني ١٩٩٠ نتيجة كلمة ألقاها في مدينة بنها التي شهدت هجوماً على المعارضة المصرية وتم تعيين اللواء محمد عبد الحليم موسى من بعده.للمزيد ينظر. https://ar.wikipedia.org/wiki/

٣٢ – الاهرام ، العدد ٣٧٥٠٢ ، ١٢أب ١٩٨٩ ، ص٨ .

٣٣- الاهرام ، العدد ٣٧٥٠٥ ، ١٥ أب ١٩٨٩ ، ص١ .

٣٤ – الاهرام ، العدد ٣٧٥٠٧ ، ١٧ أب ١٩٨٩ ، ص١ .

٣٥- الاهرام ، العدد ٣٧٥١٨ ، ٢٨ أب ١٩٨٩ ، ص١ .
٣٦- الاهرام ، العدد ٤٣٨٣٠ ، ٧ كانون الأول ٢٠٠٦ ، ص٣٩ .
٣٧- الاهرام ، العدد ٤٣٨٣٢ ، ٩ كانون الاول ٢٠٠٦ ، ص١ .
٣٨- الاهرام ، العدد ٤٣٨٣٤ ، ١١ كانون الاول ٢٠٠٦ ، ص١-٧ .
٣٩ – الاهرام ، العدد ٤٣٨٤٨ ، ٢٥ كانون الاول ٢٠٠٦ ، ص١٤ .
٤٠- الاهرام ، العدد ٤٣٨٨٩ ، ٤ شباط ٢٠٠٧ ، ص ١-٨ .
٤١- الاهرام ، العدد ٤٣٨٩٠ ، ٥ شباط ٢٠٠٧ ، ص١-٩ .
٤٢- قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ : وهو القانون الذي صوت عليه مجلس الشعب المصري وصادق عليه رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك والذي ينص في المادة الأولى منه يعمل في شأن قطاع الاعمال العام بأحكام القانون المرافق ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها والخاضعة لإحكام هذا القانون وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ويسري فيما لم ترد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع احكام نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولا تسري احكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المشار اليها . للمزيد ينظر . الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ ، ١٩ حزيران ١٩٩١ ، ص٣ .
٤٣- الاهرام ، العدد ٤٣٨٩١ ، ٦ شباط ٢٠٠٧ ، ص٨ .
٤٤ – الاهرام ، العدد ٤٣٨٩٢ ، ٧ شباط ٢٠٠٧ ، ص ١- ٩ .
٤٥- الاهرام ، العدد ٤٣٨٩٣، ٨ شباط ٢٠٠٧ ، ص٨ .
٤٦- الاهرام ، العدد ٤٣٨٩٤ ، ٩ شباط ٢٠٠٧ ، ص١١ .
٤٧- الاهرام ، العدد ٤٣٨٩٥ ، ١٠ شباط ٢٠٠٧ ، ص٢٦ .
٤٨- الاهرام ، العدد ٤٤١٢٣ ، ٢٦ أيلول ٢٠٠٧ ، ص١-٨ .
٤٩- الاهرام ، العدد ٤٤١٢٤ ، ٢٧ أيلول ٢٠٠٧ ، ص١-٦ .
٥٠- الاهرام ، العدد ٤٤١٢٦ ، ٢٩ أيلول ٢٠٠٧ ، ص١-٩ .
٥١- محمود صفوت محيي الدين (١٩٦٥ - -) ، أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ولد في كفر شكر بالقليوبية ، شغل منصب المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي ، تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٨٦ ، تلقى دراساته العليا في المملكة المتحدة حيث حصل على درجة الماجستير في تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جامعة يورك ، شغل العديد من المناصب في عدة مؤسسات محلية ودولية منها توليه مسئولية وزارة الاستثمار في الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٠، قبل أن يصبح مديراً للبنك الدولي كأول مصري وعربي يشغل هذا المنصب. وبعد نهاية عمله كنائب أول لرئيس البنك الدولي في عام ٢٠٢٠ أصبح مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة . للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki/ .
٥٢- الاهرام ، العدد ٤٤١٢٧ ، ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ ، ص١-١١ .
٥٣- الاهرام ، العدد ٤٤١٢٩ ، ٢ تشرين الاول ٢٠٠٧ ، ص١-٨ .
٥٤- الاهرام ، العدد ٤٤١٤١ ، ١٤ تشرين الاول ٢٠٠٧ ، ص١٠ .
٥٥- الاهرام ، العدد ٤٤١٦٩ ، ١١ تشرين الاول ٢٠٠٧ ، ص١٠ .

٥٦- الاهرام ، العدد ٤٥١٣٣ ، ٢٠ تموز ٢٠١٠ ، ص٣ .

٥٧ – الاهرام ، العدد ٤٤٩٩٩ ، ١٨ شباط ٢٠١٠ ، ص١٨ .

٥٨- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي : هو أحد أبرز الأحزاب اليسارية المصرية. تأسس الحزب مع إعادة تأسيس الأحزاب في مصر وحل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يمثل الحزب السياسي الوحيد في مصر سنة ١٩٧٦. تأسس الحزب على كاهل مجموعة من أصحاب التوجهات اليسارية بصفة عامة: الاشتراكيون والشيوعيون والناصريون والقوميون وبعض الليبراليين غير أن الشيوعيين كانوا في قلب المجموعة الداعية لإنشاء الحزب ، يعتبر خالد محي الدين المؤسس والزعيم التاريخي للحزب. وقد رشح الحزب هشام البسطويسي لانتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢. للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٥٩- الاهرام ، العدد ٤٥٠٠٠ ، ١٩شباط ٢٠١٠ ، ص٩ .

٦٠- عائشة عبد الهادي (١٩٥٣-) هي وزيرة القوى العاملة المصرية السابقة، بدأت كناشطة نقابية في شركة أدوية حكومية في عام ١٩٩٥، تدرجت في العمل النقابي إلى أن أصبحت نائبا لرئيس اتحاد نقابات عمال مصر، ورئيسة منتخبة للجنة المرأة العاملة العربية في الاتحاد الدولي للعمال، تولت الوزارة في عام ٢٠٠٦ حتي ٢٠١١ . للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٦١- حمد نظيف (١٩٥٢ –)، رئيس مجلس الوزراء المصري بالفترة من ١٤ حزيران ٢٠٠٤ – ٢٩ كانون الثاني ٢٠١١ ، يعدّ من التكنوقراط ، وكان يتولى منصب وزير الاتصالات والمعلومات قبل توليه رئاسة الحكومة وهو حاصل على الدكتوراه من جامعة مكغيل في كندا العام ١٩٨٢. للمزيد ينظر. https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٦٢- الاهرام ، العدد ٤٥١٢١ ، ٢٠ حزيران ٢٠١٠ ، ص٣١ .

٦٣- حمدين عبد العاطي صباحي (١٩٥٤ – –) ، سياسي وبرلماني مصري ، ورئيس سابق لحزب الكرامة ويعمل كرئيس تحرير جريدة الكرامة وعضو برلمان سابق ومرشح لرئاسة الجمهورية في انتخابات ٢٠١٢ وانتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٤، له تاريخ في الدفاع عن حقوق المصريين والعدالة الاجتماعية ومناصرة القضايا الوطنية ، ناصري الميول. للمزيد ينظر . https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٦٤- الاهرام ، العدد ٤٥١٢١ ، ٢٠ حزيران ٢٠١٠ ، ص٣١ .

٦٥- الاهرام ، العدد ٤٥٠٣٧ ، ٢٨ أذار ٢٠١٠ ، ص٢٧ .

٦٦ – الاهرام ، العدد ٤٥١٣٣ ، ٢٠ تموز ٢٠١٠ ، ص٥ .

٦٧ – محمود محي الدين (١٩٦٥ –) ، ولد في كفر شكر بالقليوبية، شغل عدة مناصب منها منصب المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي وشغل منصب رائد المناخ للرئاسة المصرية في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ٢٠٢٢، تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٨٦، إذ كان الأول على دفعته؛ تلقى دراساته العليا في المملكة المتحدة حيث حصل على درجة الماجستير في تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جامعة يورك، ودبلوم في التحليل الكمي والتنمية ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ووريك ، شغل العديد من المناصب الاخرى ، أصبح مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. للمزيد ينظر . https://mohieldin.net/ar/biography/ .

٦٨- قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ : وهو القانون الذي صوت عليه مجلس الشعب وصادق عليه رئيس الجمهورية والذي ينص في المادة الثالثة منه ، يستحق العاملون الذي تسرى في شأنهم احكام القانون المرافق ، علاوة سنوية دورية من تاريخ استحقاقها

عن (٧٪) من الاجر الاساسي الذي تحسب على اساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية ، وذلك حتى يصدر المجلس القومي للأجور القرارات المنظمة لهذه العلاوة . للمزيد ينظر . الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ ، ٧ نيسان ٢٠٠٣ ، ص٢ .

٦٩- الاهرام ، العدد ٤٥٠٠٠ ، ١٩ شباط ٢٠١٠ ، ص٩ .

٧٠ – المصدر نفسه ، ص ١–٨ .

٧١ – الاهرام ، العدد ٤٥٠٣٧ ، ٢٨ أذار ٢٠١٠ ، ص٢٧ .

٧٢ – الاهرام ، العدد ٤٥١٢١ ، ٢٠ حزيران ٢٠١٠ ، ص٣١ .

٧٣- الاهرام ، العدد ٤٥١٣٣ ، ٢٠ تموز ٢٠٠١ ، ص٣ .